الإعلان عن المؤهلين الأسبوع المقبل... و15 يوماً للحملات الانتخابية

إيران تفحص أهلية المرشحين للانتخابات الرئاسية

«مجلس صيانة الدستور» بدأ جلساته لفرز الراغبين في خوض المنافسة وخامنئي حذر من «التراشق بالاتهامات والتشهير»

60 ألف مركز انتخابي للرئاسيات في 28 يونيو وإذا لم تحسم النتيجة فستكون هناك جولة ثانية 5 يوليو

أحمدي نجاد يعرض سجل أحواله المدنية أمام الصحافيين في مقر الانتخابات الإيرانية

لاريجاني لدى تقديم أوراق ترشحه لانتخابات الرئاسة في مقر طهران

طهران – «وكالات» : بدأ «مجلس صيانة الدستور» في إيران دراسة طلبات 80 مرشحاً للدورة الرئاسية الرابعة عشرة لمدة 5 أيام.

وأغلقت إيران، الاثنين الماضي، نافذة تسجيل المرشحين للانتخابات الرئاسية المبكرة، نهاية الشهر الحالي، إثر مقتل الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، في حادث تحطّم طائرة مروحية.

وحذّر المرشد علي خامنئي الأطرافَ السياسية من «التراشق بالاتهامات والتشهير» في الحملة، التي تبدأ الأسبوع المقبل.

ونقلت وكالة «تسنيم»، التابعة لـ«الحرس الثوري»، عن هادي طحان نظيف المتحدث باسم «مجلس صيانة الدستور» أن جلسات دراسة أهلية المرشحين للدورة الـ14 من الانتخابات الرئاسية بدأت أمس «الثلاثاء»

وقال طحان نظيف: «خلال المهلة القانونية البالغة 5 أيام، ستتم الدراسة من قبل مجلس صيانة الدستور بشكل مكثف».

أضاف: بالطبع، القانون نصّ أيضاً على وجود فترة 5 أيام ثانية، لكن نعتزم إنجاز الدراسة في الأيام الخمسة الأولى.

وكان رئيس لجنة الانتخابات الإيرانية، محمد تقي شاهجراغي، أعلن أنه سيتم إعلان أسماء الأشخاص المؤهلين لخوض الانتخابات الرئاسية، في يوم 11 يونيو.

وقال شاهجراغي في تصريح صحافي، بعد الانتهاء من عملية التسجيل للدورة الرابعة عشرة للانتخابات الرئاسية: «من بين 278 شخصا راجعوا لجنة الانتخابات، كان 80 شخصا منهم تتوفر لديهم الشروط اللازمة للتسجيل، من حيث السن والمؤهلات التعليمية و4 سنوات من الخبرة في الإدارة العامة، وليست لديهم خلفية سيئة وفقاً للقانون».

وأوضح تقي شاهجراغي أن وزارة الداخلية ستنشر يوم 11 يونيو أسماء المرشحين الذين يؤيد «مجلس صيانة الدستور» أهليتهم للانتخابات الرئاسية، وبعد إعلان الأسماء ستبدأ الحملات الانتخابية لفترة 15 يوماً وبعدها يكون يوم الصمت الانتخابي الموافق 27 يونيو، ومن ثم الانتخابات يوم الجمعة 28 من الشهر نفسه.

وقال رئيس لجنة الانتخابات: «سيكون هناك 60 ألف مركز انتخابي للانتخابات الرئاسية في أنحاء البلاد، وفي حال عدم حسم نتيجة الانتخابات ستكون هناك جولة ثانية في يوم الجمعة التالي، في 5 يوليو».

وقال وزير الداخلية أحمد وحيدي، إن الوزارة سجّلت 80 طلباً في نهاية عملية تسجيل المرشحين. ووافقت الوزارة على 37 طلباً حتى نهاية اليوم الرابع، «الأحد الماضي». وفي اليوم الأخير تقدم 43 مرشحاً للانتخابات. وقالت وسائل إعلام إيرانية إن 75 في المائة من الطلبات تقدم بها نواب حاليون وسابقون.

وكان أبرز المرشحين، رئيس البرلمان خلال السنوات الأربع الماضية، محمد باقر قاليباف، الذي انسحب من الانتخابات الرئاسية في 2017 بعد ترشح الرئيس الراحل إبراهيم رئيسي.

ومن المتوقع أن تؤدي الاختيارات المحدودة، مع ازدياد الاستياء بسبب عدد من الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إلى انخفاض نسبة الإقبال على التصويت، ومن ثم افتقار النظام الإيراني الحاكم للشرعية.

وفي وقت سابق، قال المرشد الإيراني علي خامنئي، في خطاب الذكرى السنوية للمرشد الأول الخميني، إن الانتخابات الرئاسية «يجب أن يسود فيها الأخلاق»، محذراً المرشحين من «التراشق بالاتهامات والتشهير، والإضرار بالحيثية الوطنية».

ونقل الموقع الرسمي قوله إن «الحركة العظيمة التي نحن بصددها يجب فيها تحكيم الأخلاق... على الإخوة الذين يدخلون ساحة التنافس الانتخابي أن ينظروا إليها بوصفها وظيفة».

بينها تعيين رؤساء الجامعات والولاة وتغيير رئيس البنك المركزي

تركيا: المحكمة الدستورية تلغي العديد من صلاحيات أردوغان

الرئيس التركي رجب طيب إردوغان

أنقرة – «وكالات» : ألغت المحكمة الدستورية التركية العديد من صلاحيات الرئيس رجب طيب إردوغان، وسحبت منه سلطة إصدار المراسيم بقوانين تعد تدخلاً في استقلالية مؤسسات الدولة، وذلك بما يتوافق مع تعديلات الدستور الأخيرة في نوفمبر 2017 التي دخلت حيز التنفيذ عام 2018.

وقضت المحكمة الدستورية، في قرار مؤلف من 482 صفحة نشر في الجريدة الرسمية في تركيا، الثلاثاء، بتعديل المرسوم بالقانون رقم 703 الصادر بتاريخ 2 يوليو 2018، الذي يمنح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة في التعيين والإقالة، ويلغي استقلالية البنك المركزي، ويخضع الجامعات لسلطة الرئيس، وألغت كثيراً من أحكامه، بموجب دعوى أقامها حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة، أمام المحكمة.

ومن بين أهم ما جاء في القرار إلغاء تعديل على قانون التعليم العالي يمنح الرئيس سلطة تعيين رؤساء الجامعات الحكومية والوقفية وعدته غير دستوري. وأكدت أن التعيينات لا يمكن أن تتم بمراسيم رئاسية.

وكان قرار تعيين إردوغان رئيس لجامعة بوغازيتشي «البوسفور» في عام 2021 أثار أزمة واحتجاجات من جانب طلابها، ولا تزال مستمرة حتى الآن عبر وقفات احتجاجية يومية لأعضاء هيئة التدريس، اعتراضاً على تجريد مجلس أمناء الجامعة من حقه في تعيين رئيسها.

وألغت المحكمة قاعدة تعيين رئيس الجمهورية لرؤساء الجامعات من خلال تقديم مرشحين يختار من بينهم، وأكدت أن التعيين يجب أن يكون بناء على اقتراح مجلس أمناء كل جامعة. كما تمت إزالة بعض الأحكام مثل شروط التعيين ومدة الولاية.

وقضت المحكمة بعدم دستورية تعيين الرئيس 7 من أعضاء مجلس التعليم العالي البالغ عددهم 21 عضواً.

وألغت المحكمة الدستورية سلطة استبدال رئيس البنك المركزي قبل انتهاء ولايته، وتعيين نوابه والتمديد لهم بمراسيم يصدرها الرئيس.

وشهد منصب رئيس مصرف تركيا المركزي، تقلبات وعدم استقرار في عهد حزب «العدالة والتنمية» برئاسة إردوغان، وتناوب عليه 7 رؤساء منذ عام 2006 وحتى الآن، وخلال السنوات الخمس الأخيرة تم تغيير 5 رؤساء، آخرهم فاتح كاراهان، الذي عينه إردوغان خلفاً لرئيسته حفيظة غايا إركان، التي أمضت في المنصب أقل قليلاً من 9 أشهر، وهو ما عدّ إخلالاً باستقلالية البنك المنصوص عليها في الدستور.

الجزائر: خلافات الطبقة السياسيّة تمتدّ للأحزاب الداعمة لتبّون

قادة الائتلاف الداعم للرئيس تبون «حزب جبهة التحرير»

دبّ خلاف في صفوف الأحزاب السياسيّة الجزائريّة، وذلك قبل خمسة أيّام فقط من استدعاء الهيئة الناخبة لبدء إجراءات تنظيم الانتخابات الرئاسيّة، المقرّرة في السابع من سبتمبر المقبل. وطال هذه المرّة ما تُسمى أحزاب الموالاة الداعمة للرئيس عبد المجيد تبّون، الذي لم يُعلن بعد ترشحه. وكان قد ثار جدل مطلع هذا الأسبوع بين جبهة القوى الاشتراكية «الأفافاس» و«حزب العمال» المعارضيْن، بسبب ما عدّته وسائل إعلام محليّة اتهاماً ضمنيّاً من الحزب للجبهة بالسعي لإلغاء تجمّع كانت ستنظمه مرشحته المحتملة للانتخابات الرئاسيّة لويزة حنون في إحدى قرى ولاية تيزي وزو بمنطقة القبائل.

وقبل أن يحل موعد ذلك التجمّع بنحو 36 ساعة، أبلغ مسؤولو «حزب العمال» بأنّ عضوين من لجنة القرية في حزب سياسيّ، تربطه به «علاقات أخويّة يشهد لها الجميع» أعلنا سحب دعمهما لهذا اللقاء، بناء على تعليمات قيادتهما السياسيّة، ووضعا شروطاً للاجتماع، وفقاً لما ذكره الحزب، وهو ما جعل وسائل إعلام تتحدّث عن أن الجبهة وراء الموضوع.

غير أنّ «الأفافاس» نفت مسؤوليّتها عن منع حنون من تنظيم فعاليتها، وأبدت في بيان استغرابها مما قالت إنها تأويلات وتلميحات «غير بريئة وكاذبة»، ربطت بينها وبين التجمّع؛ كما عدّت ما وصفته بالتهجّم الصريح عليها، واتهام قياداتها بالوقوف وراء الأمر دون تحرّ «لا يمُتّ بصلة إلى العمل السياسي الأخلاقي والصادق». والاثنين، بدا أنّ خلافاً دبّ في صفوف أحزاب الموالاة، حيث ذكرت جريدة «الخبر» الجزائريّة أنّ «حركة البناء الوطني» جمّدت عضويّتها في ائتلاف «أحزاب الأغلبيّة من أجل الجزائر» الداعم للحكومة على خلفية خلافات مع حزب «جبهة التحرير الوطني»، بشأن صيغة ترشيح تبّون ودعمه لولاية رئاسيّة ثانية.

وقال نصر الدين سالم الشريف، القيادي في «حركة البناء الوطني» ورئيس مجلس شوراها، لـ«وكالة أنباء العالم العربي»، إنّ الحركة لم تتفق مع أي طرف نهائياً على الطريقة التي تدعم بها ترشح تبون لولاية ثانية. وأضاف الشريف موضحاً أن «كل طرف حُرّ في الطريقة التي يراها مناسبة لتقديم الدعْم... والذي حدث هو أن (حركة البناء الوطني) جمّدت عضويّتها في لجنة التنسيق، بعد أن انسحب وفدها من اللقاء الأخير». وكان وفد الحركة قد انسحب من اجتماع لجنة التنسيق المنبثقة عن ائتلاف «أحزاب الأغلبيّة من أجل الجزائر» أول من أمس، وعُقد الاجتماع، وهو الثالث للجنة، من دون وفد قيادات «حركة البناء الوطني»، بعد انسحابه بسبب خلاف على أثر احتجاج وفد «جبهة التحرير الوطني» على طريقة دعم تبّون.

وأسس ائتلاف «أحزاب الأغلبيّة من أجل الجزائر» أربعة أحزاب قبل نحو أسبوعين فقط؛ ويضمّ كلّا من «جبهة التحرير الوطني»، و«التجمّع الوطني الديمقراطي» و«جبهة المستقبل»، و«حركة البناء الوطني»، وهي أحزاب تشكّل مجتمعة أغلبيّة برلمانيّة وتدعم ترشح تبّون لولاية ثانية. وكانت «حركة البناء الوطني» قد سبقت شركاءها في التحالف، وأعلنت قبل أسبوع أنّ تبّون سيكون مرشّحها للرئاسة.

حول الأنباء المتداولة بشأن سعي قيادة «حركة البناء الوطني» إلى إقامة تحالف آخر لدعم تبّون، يضّم 13 حزباً سياسياً، قال سالم الشريف إن اتصالات جرت بين قيادة حركته وقيادات أحزاب أخرى في الأسابيع الأخيرة «في إطار الاستشارات التي أطلقتها الحركة بخصوص موضوع الساعة، الذي يشغل الطبقة السياسيّة الجزائريّة، منذ أن أعلن الرئيس تبون موعد الرئاسيات في الجزائر».

وقال سالم الشريف إن قيادة الحركة اجتمعت بقيادات 14 حزباً سياسياً منذ أن أطلقت سلسلة مشاورات مع الأحزاب «التي تتقاسم معها التوجه نفسه، وهو دعم استمرار الرئيس عبد المجيد تبون». لكنه أردف قائلا إنّ «فكرة تطوير هذا التوافق إلى تكتّل لم تتبلور بعد، لكن في المستقبل ربما يُمكن أن يُعلن عن تحالف لدعم تبون». وكانت الرئاسة الجزائرية قد أعلنت في مارس (آذار) الماضي تقديم موعد الانتخابات، التي كان من المفترض إجراؤها في ديسمبر المقبل، إلى السابع من سبتمبر المقبل؛ واستدعت الرئاسة على هذا الأساس الهيئة الناخبة في الثامن من يونيو الجاري، وهو التاريخ الذي يُمكن بعده للمترشحين سحب استمارات جمع التوقيعات اللازمة لقبول ترشّحهم. وقال تبّون في وقت لاحق إنّ تنظيم انتخابات رئاسيّة مبكرة جاء «لأسباب تقنيّة محضة... لا تؤثر على الانتخابات أو سيرورتها»، وذلك بعد أن أثار إعلان الرئاسة ردود أفعال على الساحة السياسيّة الجزائريّة، مع عدم نشرها في ذلك الوقت توضيحات بشأن الأسباب التي فرضت هذا التقديم.

تسبب به «ونش» كان ينقل الأثاث لأحد السكان وارتطم بالمنزل

قتلى وجرحى بانهيار عقار في الدقهلية بمصر

القاهرة – «وكالات» : ذكرت مصادر إعلامية مصرية أمس، أن منزلاً مكوناً من خمسة طوابق انهار في شارع «النبي دانيال» بمدينة ميت غمر في محافظة الدقهلية إلى الشمال من القاهرة، ما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص على الأقل حسب «وكالة الأنباء الألمانية».

وذكرت الوكالة أن الحادث أسفر عن وفاة ثلاثة أشخاص بينهم طفل وإصابة أربعة آخرين، بينهم سيدتان في حصيلة مبدئية.

أضافت مصادر أن قوات الحماية المدنية تجري أعمال بحث وسط أنباء عن وجود ضحايا تحت العقار المنهار. وذكرت أنه تم الدفع بعدد من سيارات الإسعاف إلى الموقع لنقل حالات الوفاة والمصابين لتلقي العلاج.

وصرح محافظ الدقهلية، بأن النتائج المبدئية تشير لوقوع خسائر في الأرواح وإصابات، ووجّه الأجهزة المعنية بالتوجه لموقع الحادث والتعامل معه.

من جانبها، أصدرت محافظة الدقهلية، بياناً أعلنت فيه أن الانهيار وقع إثر ارتطام أحد الأونش الخاصة بنقل الأثاث المنزلي كان يستخدمه أحد السكان لنقل أثاثه الخاص.

ووجه محافظ الدقهلية، أيمن مختار، وكيل وزارة التضامن الاجتماعي بتجهيز معسكر إيواء بالمدينة للأسر المتضررة من الحادث ونقلهم إليها لحين تدبير مسكن بديل، بالإضافة لصرف التعويضات المالية لأسر المتوفين، وللمصابين.